

موقع

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

<http://www.alhazme.net>

تنبیه :

المَادَّةُ الْمُفْرَغَةُ لَمْ تُرَاجَعْ مِنْ قِبَلِ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْحَازِمِيِّ

أصول الفقه

الشرح المختصر لنظم الورقات

ليحيى بن موسى العمرى الشافعى

شرحه وعلق عليه

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحارمى

الشريط السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الناظم - رحمه الله -

وَحَدُّ الْإِسْتِثْنَاءِ مَا بِهِ خَرَجَ

مِنَ الْكَلَامِ بَعْضُ مَا فِيهِ انْدَرَجَ

وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يُرَى مُنْفَصِلًا

وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقًا لِمَا خَلَا

وَالنُّطْقُ مَعَ إِسْمَاعٍ مِّنْ بُقْرِهِ

وَقَصْدُهُ مِّنْ قَبْلِ نُطْقِهِ بِهِ

وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ مُسْتِثْنَاهُ

مِنْ جَنْسِهِ وَ جَازَ مِنْ سِوَاهُ

وَجَازَ أَنْ يُقَدَّمَ الْمُسْتَشْنَى

وَالشَّرْطُ أَيْضًا لِظُهُورِ الْمَعْنَى

وَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ مَهْمَا وُجِدَا

عَلَى الَّذِي بِالْوَصْفِ مِنْهُ^(١) قَيْدًا

فَمُطْلَقُ التَّخْرِيرِ فِي الْإِيمَانِ

مُقَيَّدٌ فِي الْقَتْلِ بِالْإِيمَانِ

(١) وفي نسخة فيه

فِيَحْمَلُ الْمُطْلَقُ فِي التَّخْرِيرِ

عَلَى الَّذِي قُبِدَ فِي التَّكْفِيرِ

ثُمَّ الْكِتَابَ بِالْكِتَابِ خَصَّصُوا

وَسُنَّةٌ بِسُنَّةٍ خُصَّصُ

وَخَصَّصُوا بِالسُّنَّةِ الْكِتَابَا

وَعَكْسَهُ اسْتَعْمِلَ يَكُنْ صَوَابَا

وَالذِّكْرُ بِالْإِجْمَاعِ مَخْصُوصٌ كَمَا

قَدْ خُصَّ بِالْقِيَاسِ كُلُّ مِنْهُمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين أما بعد :

عرفنا فيما سبق أن المخصص عرفا يطلق على الدليل المفيد للتخصيص
فينقسم إلى قسمين :

مخصص منفصل :

وهو ما يستقل بنفسه بالأمر بآلا يكون مرتبطا بكلام آخر .

ومخصص متصل :

وهو ما لا يستقل بنفسه يعني دون العام بل لابد من مقارنته بالعام .

والمتمصل هذا خمسة أشياء على المشهور ، ذكر المصنف تبعاً للأصل الشرط ، والصفة ثم شرع في بيان ما يتعلق بالثالث وهو الاستثناء ، وفصل فيه لأن فيه شروطاً ليست في الصفة ولا في الشرط وسبق أن المراد بالشرط هنا الشرط اللغوي والوصف ليس المراد به النعت النحوي وإنما المراد به الصفة المعنوية - فحينئذ - يدخل فيها الحال والبدل - بدل البعض من الكل - وكذلك النعت فهو ثلاثة أشياء كل ما دل على وصف فهو داخل في قوله : بالوصف .

ثم قال رحمه الله :

وحد الاستثناء ما به خرج * من الكلام بعض ما فيه اندرج**

عرف الاستثناء وهو مبحث لغوي - يعني باب الاستثناء معروف أنه من المنصوبات التي يبحثها النحاة هناك - .

"وحد الاستثناء" :

الاستثناء مأخوذ من الثني وهو العطف من قوله ثنيت الحبل أثنيه إذا عطفت بعضه على بعض أو من الثني وهو الصرف إذا ثنيت عن الشيء ... إما أن يكون بمعنى العطف ثنيت الشيء أو الحبل إذا عطفت بعضه على بعض أو من الصرف إذا ثنيت عن الشيء بمعنى صرفته عنه .

وأما في الاصطلاح :

فالمشهور حده بـ (إخراج ما لولاه لدخل في الكلام بإلا وإحدى أخواتها)

.

"إخراج ما لولاه" إخراج شيء "لولاه" لولا ذلك الإخراج "لدخل في الكلام" السابق ، وهذا الإخراج خاص بإلا أو إحدى أخواتها .
قام القوم إلا زيدا ، القوم هنا مستثنى منه وهو محكوم عليه بثبوت القيام ..
قام القوم إذا أثبت القيام للقوم ...
"إخراج ما لولاه" وهو قولنا إلا زيدا "ما لولاه" لولا الإخراج لدخل في زيدا في قوله "القوم" - حينئذ - يثبت لزيد نقيض ما ثبت للقوم وهو عدم القيام

"قام القوم إلا زيدا" زيدا :هل هو موصوف بالقيام أو عدم القيام؟
لا شك أنه عدم القيام ، إذا أخرجته من الحكم السابق ولكنه ليس مطلقا بأي لفظ وإنما المراد ب(إلا أو إحدى أخواتها) لو قال قام القوم دون زيدا .. لما سمي استثناء عند النحاة والأصوليين فلذلك يقيد هنا الإخراج مما سبق أن يكون بإلا أو إحدى أخواتها .

وصيغ الاستثناء إحدى عشر صيغة وهي :

"إلا" - وهي أم الباب - ، "غير" ، "سوى" ، "ماعدًا" ، "ليس" ، "لا يكون" ، "حاشا" ، "خلا" ، "سيما" ، و"ما خلا" إذا زدنا "ما" عليها و"عدا" .

هذه إحدى عشرة صيغة المشهور فيها "إلا" ، "غير" ، "سوى" وما عدا ذلك فهو داخل فيه لوجود المعنى المذكور.

"إخراج ما لولاه": إخراج شيء "لولاه": لولا ذلك الإخراج "لدخل في الكلام" السابق وهو ثبوت القيام لزيد كما ثبت للقوم قام القوم إلا زيدا.

سافر القوم إلا عمروا: فعمر و زيد لم يدخلوا في الحكم السابق لوجود هذا الاستثناء .

قال الناظم :

"وحد الاستثناء" اصطلاحا والمراد به إذا أطلق الاستثناء الحقيقي الذي يسمى بالاستثناء المتصل يعني بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه كزيد فهو جنس في القوم ، قام القوم إلا حمارا ، حمارا ليس من جنس القوم فلا يسمى استثناء عند بعضهم ، وإنما الاستثناء الحقيقي إذا أطلق انصرف إلى ما يسمى بالاستثناء المتصل .

"وحد الاستثناء": أي الاستثناء الحقيقي يعني الذي يصدق أنه إخراج لأن قولك قام القوم إلا حمارا لم يكن ثم إخراج ، ليس عندنا إخراج وإنما يسمى استثناء مجازا من باب التوسع وفيه خلاف بين النحاة والأصوليين هل هو ثابت أو لا ؟...

هل هو ثابت أم لا ؟...

الإمام أحمد في المشهور في رواية عنه أنه يمنعه ، وإن كان جماهير اللغة على ثبوته لكن المراد التنبيه إلى أن هذا الحد المراد به الاستثناء الحقيقي الذي يعنون عنه بالاستثناء المتصل وهو أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.

"وحد الاستثناء ما به خرج":

"ما" شيء الذي قلنا لا بد أن يكون له مفسّر والمفسر هنا ينبغي أن يقيد بخارج وهو النظر في أصل هذا الكتاب أو غيره من كتب الأصوليين أو النحاة أن المراد بقوله: "ما" إلا أو إحدى أخواتها

"خرج به من الكلام بعض ما فيه اندرج" - حينئذ - نفسر "ما" هنا

نقول:

اسم موصول بمعنى الذي ، وهو مبهم لا بد من تقيده ، انظر الناظم لم يذكر إلا أو إحدى أخواتها هذا لا بد منهم - حينئذ - كيف نجعل هذا الحد خاص بالاستثناء لأن الشرط خرج به بعض ما اندرج فيما سبق ... أليس كذلك؟

أكرم بني تميم إن جاءوك هنا حصل به إخراج "أكرم بني تميم" مطلقا جاءوك أو لا ، قلت "إن جاءوك" حصل به إخراج ، إذا إخراج شيء أو بعض دخل فيما شبق إذا نطبق عليه الحد - حينئذ - لا فرق بين الاستثناء والشرط كذلك "أكرم بني تميم" يشمل الفقهاء وغيرهم "أكرم بني تميم الفقهاء".

إذا خرج به بعض ما اندرج فيما سبق الفرق بين هذه الأنواع الثلاثة أن الاستثناء خاص بإلا أو إحدى أخواتها ، إن كان كذلك - حينئذ - لا بد من التقييد ، قول الناظم هنا "ما": إلا أو إحدى أخواتها ، خرج "به": الضمير هنا يعود إلى "ما خرج به من الكلام" يعني من جملة الكلام ، "بعض" هذا فاعل خرج "خرج بعض ما فيه اندرج" بعض مضاف "ما" اسم موصول في محل جر مضاف إليه ، "اندرج فيه" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، كأنه قال :

حد الاستثناء ما خرج به يعني بإلا أو إحدى أخواتها بعض المندرج فيه من الكلام ، فما : اسم موصول بمعنى الذي وندرج قلنا هنا صلة الموصول ، والموصول مع صلته في قوة المشتق ، - حينئذ - يفسر بالمندرج ، كأنه قال:

ما به خرج من الكلام بعض المندرج فيه ، يعني في حكمه بإلا أو إحدى أخواتها ، وهذا يعتبر تفسيراً لـ(ما) .
إذا هذا حقيق الاستثناء الحقيقي ، فإذا قلت قام القوم إلا زيدا ، "زيدا" : لولا "إلا" لدخل في الحكم السابق وهو أنه قد قام وليس الأمر كذلك ، - فحينئذ - أخرجناه بإلا وقس عليه ما يذكر في أدوات الاستثناء .
هذا الاستثناء له شروط عند الأصوليين ، له شروط من حيث كونه استثناءً لغةً ، ومن حيث ما يترتب عليه من الأحكام ، - حينئذ - النظر فيه إما هذا الشرط ثابتاً بلسان العرب أو بأدلة عامة من الكتاب والسنة لأن بعضها قد يقال بأنه يثبت أنه استثناء من جهة لسان العرب ولكن الشرع يمنع من ذلك .

"وشرطه": أي شرط صحة الاستثناء من أجل يترتب عليه لأن ثم أحكاماً شرعية ... تقول : زوجاتي طوالق إلا هندا
هل كل استثنى يصلح ؟ نقول : لا

هنا يترتب عليه مثلاً طلاق ويترتب عليه بمالاً ونحو ذلك أو وقف إلى آخره .
"وشرطه": أي شرط صحة الاستثناء "ألا يرى منفصلاً" بعضهم يرى أن يكون من متكلم واحد وهذا الشرط الأولي ألا يكون في مثل هذا المقام ... لماذا ؟

لأن الكلام من حيث هو الكلام لا يصح إذا كان من شخصين ... لا يصح أن يكون من شخصين سبق أو لعله أشير إليه أن الكلام لابد أن يكون مركبا من اسمين أو اسم وفعل حتى يكون مركبا. من اسمين: إذا تكلم متكلم واحد بقوله: زيد قائم لا يسمى كلاما إلا إذا نطق بهاتين اللفظتين متكلم واحد ... لو قلت أنا: زيد ، وقال جاري هذا: قائم ... هل يسمى كلاما أو لا ؟

فيه خلاف والصحيح أنه لا يسمى كلاما ، لأنه مشكلة يترتب عليه حكم شرعي لو قال: زوجتي ، قال الثاني: طالق ، هل يعتبر كلاما أو لا ؟ إن قلت يعتبر كلاما يترتب عليه حكم شرعي وهو ثبوت الطلاق ، والصحيح أنه لا يعتبر كلاما ، لابد أن يكون المتكلم واحدا. كذلك هنا اشترط بعضهم في الاستثناء أن يكون من متكلم واحد ، لو قال: سافر القوم ، قال الآخر: إلا زيدا ، لا يعتبر استثناء لو عنده أربع زوجات قال: زوجاتي طوالق ، قال الآخر: إلا هنداً - حينئذ - إذا لم نشترط قلنا استثنى هند - حينئذ - لا يقع عليها الطلاق ، ولكن الصحيح لابد أن يكون من متكلم واحد .

"وشرطه ألا يرى" هذا الاستثناء "منفصلا" يعني عن الكلام عن المستثنى منه ، "ألا يرى منفصلا": بمعنى أنه يكون متحدا معه في وقت واحد وألا يفصل بينهم بفواصل طويلة يعني مخالف للعرف ، يعني لا يأتي اليوم يقول: له عليّ مئة درهم ، ثم يأتي بعد عشرين ساعة يقول: إلا دينارا - فحينئذ - لم يكن ثم اتصالا بين المستثنى والمستثنى منه فيكون الاستثناء لاغيا ، الاستثناء لا يعتبر - حينئذ - ، يكون لاغيا لماذا ؟

لفواته شرطه وهو الشرط الاتصال ولا بد أن يكون متصلا به حقيقة أو حكما .

"ألا يرى": هذا المستثنى "منفصلا" يعني الكلام على المستثنى منه بأن يكون متصلا بالكلام بالنطق أو في حكم المتصل ، يشترط - حينئذ - في صحة الاستثناء كونه متصلا بالمستثنى منه عادة إن اتصل بالكلام بحيث لا يفصل بينهما كلام ولا سكون يمكن الكلام فيه ، ثم يكون هذا الاتصال حقيقة أو حكما ، حقيقة: كأن يقول قام القوم إلا زيدا مباشرة ، وحكما: كأن يقول قام القوم - ثم عطس - ثم قال : إلا زيدا ... أليس كذلك ؟ أو قال: قام القوم - ثم سعن - إلا زيدا هل يعتبر استثناء أو لا ؟ نقول: هذا الفاصل يعتبر فاصلا اضطراريا - حينئذ - لا يمنع الحكم بكونه متصلا ، فلو قال: زوجاتي طوالق - ثم سعن - ثم قال: إلا هندا هذا الاستثناء معتبر لماذا ؟

لكون الفاصل هنا هو لم يتصل ، لم يتصل ولكن لكون الفاصل هنا اضطراريا لم يلتفت إليه فجعل في حكم المتصل ، وأما إذا لم يكن كذلك بأن كان الفارق بينهما فارقا ليس اضطراريا - حينئذ - يعتبر الاستثناء لاغيا ، لو قال: علي ألف دينار ثم أخرج الجوال واتصل وتكلم ثم قال: إلا عشرة ، نقول: هذا الاستثناء يعتبر لاغيا لفقد شرط الاستثناء وهو كونه متصلا أو في حكم المتصل فيعتبر لاغيا فلا عبرة به .

"ألا يرى منفصلا" ، الشرط الثاني: "ولم يكن مستغرقا لم خلا" يعني لما مضى قبل المستثنى ، لو قال: اقتلوا المشركين إلا المشركين لا يصح الاستثناء هذا لماذا ؟

لأنه كما سبق أن التخصيص :

تمييز بعض جملة قلنا: لا كل ... لماذا ؟

لأنه لو كان كلا لصار نسخا ، إذا يشترط فيه ألا يكون المستثنى مستغرقا للمستثنى منه بألا يكون كله ، لو قال: له عليّ مئة إلا مئة نقول هذا الاستثناء لاغي وإذا ألغي الاستثناء ليس معناه يلغي الاعتراف ، نقول: لا يثبت الأول ويلغي الثاني ، يعني لو قال: له عليّ ألف إلا ألفا ... كم يثبت عليه ؟

الألف الأولى ثابتة والثانية لاغية ، لأننا لو أعملنا الاستثناء ليس عليه شيء إنما عليه صفر ، ألف إلا ألف استثنى ألف كلها - حينئذ - خرجت من المستثنى منه وهذا يعتبر خروجاً لاغياً .

"ولم يكن مستغرقاً لما خلا": يعني لما مضى قبل المستثنى بأن يبقى بعد الاستثناء يعني بعد المستثنى شيء وإن قلّ ، إذا الشرط الثاني ألا يكون المستثنى مستغرقاً لما خلا يعني استثنى الكل أو استثناء المستغرق لا يجوز وهذا محل وفاق ، والقسمة رباعية لأنه:

* إما أن يستثنى الكل.

* وإما أن يستثنى دون النصف.

* وإما أن يستثنى النصف.

* أو أكثر من النصف .

القسمة رباعية: اثنان متفق عليهما ، واثنان مختلف فيهما ، يعني الاستثناء أقل من النصف جائز باتفاق لو قال عليّ عشرة إلا ديناراً صح الاستثناء بالإجماع ، له عليّ عشرة إلا دينارين صح الاستثناء بالإجماع ، إلا ثلاثة ،

إلا أربعة بالإجماع ، له عليّ عشرة إلا عشرة باطل بالإجماع ، متقابلان ،

الأول صحيح بالإجماع والثاني باطل بالإجماع ... ماذا بقي ؟

بقي استثناء النصف ، واستثناء الأكثر .

استثناء النصف يعني: له عليّ عشرة إلا خمسة استثنى النصف ، الأكثر أن

يستثنى ما زاد على النصف وأقل من المستغرق له : له عليّ عشرة إلا ستة ،

له عليّ عشرة إلا سبعة ، إلا ثمانية ، إلا تسعة ، هذا نقول: هذا استثناء

لأكثر وهل هو صحيح أو لا ؟

هذا محل نزاع بين الأصوليين في المسألتين وكذلك بين النحاة . قال أكثر

الفقهاء والمتكلمين:

يجوز استثناء الأكثر يعني الأكثر من النصف ، له عليّ عشرة إلا ستة ، إلا

سبعة ، إلا ثمانية ، إلا تسعة ، نقول: هذا جائز وهو قول جمهور أو أكثر

الفقهاء والمتكلمين وهو مذهب أكثر نحاة الكوفة أنه يجوز استثناء الأكثر .

ومذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استثناء الأكثر ولا المساوي وإنما يستثنى

دون النصف ، ولذلك انظر البحث هنا بحث لغوي الخلاف هنا هو

الخلاف المحكي في كتب النحو، أكثر نحاة الكوفة على جواز استثنى الأكثر

وأكثر نحاة البصرة على أنه لا يجوز استثنى الأكثر ، والصحيح بين القولين:

أنه يجوز استثناء الأكثر ، قال أكثر الفقهاء والمتكلمين:

يجوز استثناء الأكثر وهو مذهب أكثر نحاة الكوفة واستدلوا بقوله:

[قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَا غُيُنَهُمْ أَجْمَعِينَ [٨٢] إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ]

{ص: ٨٢، ٨٣}

وقال في أخرى:

[إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ]

{الحجر: ٤٢}

قلت :

هذا أكثر أو ذاك استثنى مما سبق فدللت الأدلة بجمع الآيتين أنه يجوز استثناء الأكثر ، واستثنى كل واحد منهما من الآخر وأيهما كان الأكثر حصل المقصود ، وإذا جاز الأكثر فمن باب أولى وأحرى أن يجوز النصف.

إذا قوله: "ولم يكن مستغرقا لما خلا": هذا هو الشرط الثاني وهو ألا يكون الاستثناء كل المستثنى منه فإن لم يكن كل المستثنى منه بمفهوم هذه العبارة أنه جائز أما دون النصف فهو محل إجماع ، وأما المساوي النصف يعني وما كان أكثر من النصف ودون المستغرق فهو جائز كذلك وهذا

يؤخذ بالمفهوم يعني هل أشار الناظم إلى ذلك ؟

نقول: نعم أشار إلى ذلك لأنه إنما نفى ماذا ؟

نفى المستغرق ، ما عدا المستغرق فهو جائز .

الشرط الثالث قال :

والنطق مع إسماع من بقره

"والنطق": يعني التلفظ به أن يتلفظ بالمستثنى "مع إسماع من بقره" فلو

نواه دون نطق - حينئذ - لم يصح ، لو قال: له علي ألف وفي قلبه إلا عشرة أو إلا مئة فلما ذهب به إلى القاضي قال: لا... أنا استثنيت ، أين استثنيت ؟ !

قال: في قلبي ، هل هذا يعتبر ؟

نقول: لا... لا يعتبر لأن الاستثناء نوع من أنواع الكلام وشرط صحة الكلام أن يكون ملفوظا ، ما هو الكلام ؟

هو اللفظ ، إذا لا يكون لفظا إلا إذا كان ملفوظا به وأما إسماع من بقره فهذا لأجل إثبات الحقوق يعني أشبه ما يكون بهذا الشرط ليس شرطا لغويا وإنما هو مأخوذ من القواعد العامة الفقهية ، لأن الحقوق إنما تترتب على حقوق الغير إنما تترتب على اعترافات من المتكلم مثلا - حينئذ - لا بد أن يكون مسموعا كذلك الغير ، - حينئذ - لو قال: له علي ألف ثم حرك شفثيه وقال: إلا عشرة تلفظ به لكنه لم يسمع من بقره يعني المخاطب - حينئذ - الإشهاد وإثبات الحقوق كيف تتم إذا لم نجعل الاستثناء ملفوظا به مسموعا لأن السمع والإسماع قدرا زائدا على مسمى اللفظ أما الملفوظ قد يلفظ به ولا يسمع غيره ولذلك قد يقرأ الفاتحة ، ويسبح في ركوعه ، ويلفظ وهذا شرط لو لم يلفظ ما اعتبر أنه قرأ الفاتحة لا بد أن يحرك شفثيه - وحينئذ - إذا حرك شفثيه نقول: قد أتى بالفاتحة قد لا يسمع نفسه ولا غيره ، إذا انتفى الإسماع هل انتفى اللفظ ؟ لا... لا ينتفي.

إذا هذا الشرط ليس بشرط لغوي وإنما اعتبره الفقهاء من أجل ماذا ؟ من أجل إثبات الحقوق .

"والنطق" يعني التلفظ به "مع إسماع من بقره" فلو نواه دون نطق لم يصح أو نطق دون إسماع لم يصح هذا الاستثناء ، فلو قال: قد يكون بالفعل تلفظ به لكنه يسمع هذا الذي اعترف له بالحق فإذا ثبت أو وقف عند القاضي ما يعتبر لو قال أنا استثنيت هل أسمعت غيرك ؟

قال: لا ... ما أسمعت ، إذا لا يثبت ، لو له علي ألف يعني ألف

لو قال: عليّ ألف ثم حرك شفثيه إلا مئة ما أسمع - حينئذ - لا يثبت الاستثناء هذا لماذا؟

لكونه لو ألقينا ذلك على مجرد الإدعاء - فحينئذ - ذهبت حقوق الناس وما بقي شيء ، لابد أن يسمع من يخاطبهم .
"وقصده من قبل نطقه به": هذا الشرط الرابع:

"وقصده" يعني نيته قبل تمام المستثنى منه ، "وقصده من قبل نطقه" يعني أن نيته "من قبل أن ينطق بالمستثنى" يعني لو قال: عليّ ألف ، ولم ينو الاستثناء ثم قال: إلا مئة. نحن لا نعلم ما في القلوب ، لكن لو هو اعترف بأنه لم ينو عند نطقه بالمستثنى منه فكأنه بألف كما هي له عليّ ألف قدر بالألف ، فإذا نوى أن يستثنى فقال: إلا مئة ، قالوا: هذا الاستثناء ملغي ... لماذا؟ لعدم نيته قبل المستثنى منه وهذا الشرط ليس بصحيح يعني لا يلتفت إليه لماذا؟ ...

لأنه ليس مبناه على دليل لغوي صحيح ما دام أن المعتبر هو التلفظ ، والإسماع حصل ، والاتصال حاصل إذا ما يُعلّق بالنوايا هذا لا يلتفت إليه ، الكلام من حيث هو كلام ، الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع ، - فحينئذ - نقول: كل ما لا يرتب على اللفظ فالأصل أنه ملغي وبجث النحاة لا يبحثون في النوايا والمقاصد وإنما يبحثون في الألفاظ وحسب يقفون مع اللفظ ، فإذا كان كذلك - فحينئذ - إذا اشترط في الاستثناء أو في غيره أن يكون ثم مقاصد أو اعتبار نيات أو غير ذلك نقول: هذا غير معتبر ، وأما نحو إذا حذف المبتدأ ونوى إلى

آخره فهذا من أجل تتميم القسمة من حيث التركيب ، التركيب : لا بد أن يكون الكلام مركبا إما حقيقة أو حكما .

الحاصل أن قوله: "وقصده من قبل نطقه به" الأصح أنه يشترط قبل أن ينتهي من الكلام ، هذا لا إشكال فيه ، الكلام هنا في ماذا ؟ .. أنه على هذا الكلام فيما إذا فرغ من المستثنى منه شرط المؤلف ، ومراد الأصوليين أنه يجب أن ينوى قبل أن يفرغ من المستثنى منه يعني أن يقول: له عليّ ألف إذا لم ينو المستثنى ثم قال: إلا مئة ... هذا ملغي ، ليس معناه أنه لا يراعى الشرط الأول وهو الاتصال بمعنى أنه لا بد أن يقول : له عليّ ألف إلا مئة ، لو نوى بعد إلا أو نوى قبل إلا أو نوى قبل أن يفرغ من الكلام نقول: هذه النية سواء تقدمت في الاستثناء أو تأخرت المهم أن يكون المستثنى متصلا بالمستثنى منه إما حقيقة أو حكما وأما النية فلا اعتبار لها ألبتة. إذا هذه أربعة شروط للاستثناء:

- ألا يرى منفصلا: بأن يكون متصلا .

- ألا يكون مستغرقا لما خلا: مفهومه أنه إذا لم يكن مستغرقا لما خلا فهو جائز مطلقا فدخلت الأحوال الثلاث الأخرى .

- والنطق مع إسماع من بقره: لا بد أن يتلفظ به وهذا واضح بين ، إذا لا يحذف المستثنى عند النحاة باتفاق ثم قوله: "مع إسماع من بقره" هذا ثابت من جهة الشرع لا من جهة اللغة.

- أن يكون منويا قبل أن يفرغ من الجملة بعينها.

ثم قال رحمه الله تعالى:

والأصل فيه أن مستثناه ***** من جنسه وجاز من سواه

"والأصل فيه": في الاستثناء في هذا الإخراج أن يكون المخرج من جنس المخرج منه ، من جنسه يعني من نوعه ، ثمَّ قدر مشترك بينهما قام القوم إلا زيدا ، زيد: بعض في المستثنى منه أليس كذلك ؟ قوم في الأصل يطلق على بني آدم فيشمل الذكور والإناث عند بعضهم فإذا قلت: إلا زيدا ، فزيدا بعض من القوم ، إذا قلت: قام القوم إلا حمارا ، حمارا: ليس من جنس القوم - فحينئذ - سُمِّيَ استثناء منقطع وهل هذا موجود أو لا ؟ ثمَّ خلاف بين الأصوليين.

"والأصل فيه":

الأصل سبق معنا أن يطلق ويراد به الراجح والغالب والكثير، إذا المعنى كما سبق .

الأصل اصطلاحاً له أربعة إطلاقات:

الدليل ، الرجحان ، القاعدة المستمرة ، المقيس عليه ، المراد به هنا الراجح والغالب ، يعني إذا سمعت الاستثناء فالأصل أن يحمل على ماذا ؟ على الكثير الغالب في لسان العرب وهو أن يكون متصلاً .

"والأصل فيه": يعني في الاستثناء "أن مستثناه" مستثنى يعني "من جنسه" يعني من بعض المستثنى منه هذا مراده بقوله: "من جنسه" ، ليس المراد بالجنس المنطقي بل المراد به غير المشارك في الدخول تحت المحكوم.

"وجاز من سواه": يعني من غيره من غير جنسه ، سوى وغير بمعنى

واحد .

"وجاز" أن يكون المستثنى "من سواه" يعني من غير جنس المستثنى منه لكنه

ليس من المخصصات هو الذي يؤدي الفرض الأصلي من التخصيص -

تمييز بعض جملة فيها دخل - ليس عندنا دخول ، وعلى كلام المصنف هنا

- رحمه الله تعالى - بجعله الاستثناء المنقطع داخلا في المخصصات ، لو

قال: له عليّ ألف إلا ثوبا ، هل هو من جنسه أو لا؟ ... ليس من جنسه

، وعلى المشهور أنه ليس من المخصصات إذا يصير قوله: إلا ثوبا لاغيا لا

عبرة به - فحينئذ - يثبت عليه ألف له ، عليّ ألف إلا ثوبا هذا ملغي هذا

يعتبر لاغيا ومن اعتبره أنه ثابت في لسان العرب وجاء في الكتاب والسنة -

حينئذ - جعله من المخصصات فكأنه قال - إذا قال - له عليّ ألف إلا

ثوبا: له عليّ ألف إلا قيمة ثوب فيقدر الثوب بكم ثم يخصم من الألف

وعليه - حينئذ - يعتبر من المخصصات "وجاز من سواه": لكنه ليس من

المخصصات ولكنه ذكره استطرادا وقيل مخصص بطريق المفهوم ، إذا ثم

قولان في الاستثناء المنقطع هل هو مخصص أو لا ؟

إن قيل بأنه استثناء حقيقي داخل في الأول - حينئذ - لا إشكال فيه

بكونه مخصصا ، وإن قيل ليس بمخصص - حينئذ - نقول يعتبر بطريق

المفهوم.

والأصل فيه أن مستثناه *** من جنسه وجاز من سواه**

إذا اعتبر أنه مخصص صار بطريق المفهوم ، إن اعتبر مخصص - حينئذ -

صار لاغيا وجوده وعدمه سواء ، ولكنه جاء في القرآن:

[لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا]
{مریم: ٦٢}

على كلٍ عند النحاة ثابت الاستثناء المنقطع ثابت.

وجاز أن يقدم المستثنى **** والشرط أيضا لظهور المعنى

"وجاز": لغة لا شرعا ، لأن البحث هنا لغوي ليس له علاقة بالشرع
يجوز أو لا يجوز ، وإنما المراد هنا بالجواز اللغوي وليس بالجواز الشرعي
لأن الجواز قد يكون عقليا وقد يكون لغويا وقد يكون شرعيا ، "وجاز"
لغة "أن يقدم المستثنى" .

"جاز" فعل ماض ، أين فاعله؟ ... "أن يقدم المستثنى" أن وما دخلت
عليه في تأويل مصدر:

[أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ] {الحديد: ١٦} يعني
خشوع قلوبهم ، أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر.

"وجاز أن يقدم المستثنى": يعني لفظ المستثنى مع أداة الاستثناء يقدم
المستثنى مع أداة الاستثناء قام القوم إلا زيدا ، يعني ما تقول قام القوم إلا
هذا لم يرد في لسان العرب فيقدم المستثنى مع "إلا" ، فقوله: "وجاز أن
يقدم المستثنى" يعني مع أداة الاستثناء أن يقدم على المستثنى منه فتقول:
قام القوم إلا زيدا ، القوم تقدمه لورده سماعا ولأنه لا يخل بالفهم
فما لي إلا أحمد شيعة وما لي مذهب الحق مذهب

"فما لي إلا آل أحمد شيعة" آل أحمد شيعة ، شيعة المستثنى منه ، قدم هنا
إلا أحمد ، الأصل: فما لي شيعة إلا آل أحمد .

وعند من اشترط الاتصال لا يشترط تقديمه في أول الكلام .
ثم قال هنا:

"والشرط أيضا لظهور المعنى"

"الشرط": يعني شرط اللفظ وليس الشرط الوجودي لابد أن يكون سابقا ،
وأما الشرط اللفظي "أيضا" هذا مصدر منصوب على المفعولية المطلقة —
أضَ يئض أيضا — يعني رجعنا رجوعا أوليا ، "والشرط أيضا" يعني يجوز
أن يقدم على المشروط "لظهور المعنى" المعنى واضح ولا التباس فيه ، وهذا
الأصل عند النحاة وعند غيرهم أن كل ما لا يقع به اللبس يجوز تقديمه ،
لذلك رد البصريون على الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على الفعل ، "زيد
جلس" عند الكوفيين زيد فاعل ، وجلس فعل مقدم ، قالوا: هذا لو قدم
لوقع في اللبس لأن لا يدري هل هو مبتدأ أو فاعل ، ماذا تنوي؟! ، ماذا
تقصد؟! ، على كل: كل ما لا يلبس ويوقع في اللبس يجوز تقديمه ويجوز
تأخيره ، هنا لو قلت مثلا: إن جاءك بنو تميم فأكرمهم ، بنو تميم إن
جاءوك فأكرمهم ، قدمت أو أخرت المعنى واضح لا يلبس هذا ولا ذاك
ولذلك جاء:

[وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ] {النساء: ١٢} :
تأخر الشرط ، [أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ
لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ] {الطلاق: ٦} :
قدم الشرط على المشروط .

إذا يقدم الشرط على المشروط ويتأخر "الظهور المعنى" كل ذلك جائز كما أن يقدم المستثنى مع الأداة على المستثنى منه كذلك يقدم الشرط.

ثم لما بين حقيقة الاستثناء - وهو نوع من أنواع المخصصات المتصلة - ناسب أن يذكر المطلق والمقيد وإن كان المشهور أنهم يذكرون هذا في باب مستقل العام والخاص ثم يردف بباب المطلق والمقيد ولكن لأنه في معنى العام ، العام فيه شمول وكذلك المطلق فيه شمول. إذاً كأنه أراد بهذين البيتين الآتين أو الثلاث أن يعنون للمطلق والمقيد وإنما جعله مع العام لأنه في معناه يعني المطلق في معنى العام والمقيد في معنى الخاص كل منهما مقابل للآخر في العموم ، كل منهما فيه عموم ، المطلق فيه عموم والعام فيه عموم كاسمه ، ولكن عموم العام شمولي وعموم المطلق بدلي ، كل منهما فيه شمول إلا أن عموم العام شمولي بمعنى أنه يدخل تحته الأفراد دفعة واحدة فلو قال : أكرم العلماء ، هذا من صيغ العموم جمع محلي بـ (أل) يعني كل العلماء أكرم ، العلماء يعني كل العلماء ، فـ (أل) هنا استغراقية ، - فحينئذ - صار من صيغ العموم - فحينئذ - كل فرد من أفراد العلماء فهو داخل في هذا اللفظ دفعة واحدة ، لكن لو قال: أكرم عالماً ، نقول هنا فيه عموم يشمل زيدا من العلماء وعمرو وخالدا الخ

كل منهما عالم هذا عالم ، هذا عالم ، هذا عالم ، لكن دخول هؤلاء الثلاث في هذا اللفظ "أكرم عالماً" بدلي بمعنى أنه لو أكرم الأول سقط الثاني والثالث لأن المراد هنا أكرم عالماً واحداً ، ولذلك المطلق عند بعضهم كابن الحاجب هو مرادف للنكرة ، فإذا قلت: جاء رجل ... كم ؟

واحد من هو ؟ ... المخاطب يحتمل أنه خالد أو محمد أو فيصل ... الخ ،
- حينئذ - دخول هؤلاء ليس واحدا ، وإنما يشمل الأول فإن كان هو
سقط الثاني والثالث ، إن لم يكن الأول فهو الثاني ، إن لم يكن الثاني فهو
الثالث ، فاللفظ صادق على الجميع لا دفعة واحدة بحيث يدخل تحت
اللفظ ، وإنما على جهة البدلية ، ولذلك لو قال:

"أعتقت عبدا من عبيدي": "عبدا" والعبيد مئة هل كل هؤلاء العبيد المائة
يدخلون في هذا اللفظ ؟ نقول: نعم يدخلون لكن ليس دفعة واحدة بمعنى
أن الحكم يصدق عليهم ، أكرمهم كلهم أو أعتقهم ، وإنما المراد به أعتق
عبدا من عبيدي فيصدق بالأول إن أعتقه - حينئذ - انتهى مدلول اللفظ
، فاللفظ يدل على شيء واحد وهو نكرة فمدلوله الوحدة ليكون واضحا ،
إذا العموم المطلق عموم البدلية يعني يشمل كل من يصدق عليه اللفظ لكن
ليس مرة واحدة بخلاف العموم الذي يسمى عموما - حينئذ - يكون
شموله دفعة واحدة:

"أكرم العلماء": كل العلماء يدخلون في هذا اللفظ فكلهم تكرمهم ، وأما
"أعتق عبدا": فهذا يشمل كل العبيد إلا أنهم لا يدخلون دفعة واحدة ،
وإنما يصدق بالأول فإن أعتقه - حينئذ - سقط البقية ، والعام يدخله
الاستثناء بخلاف المطلق .

"المطلق" : لغة اسم مفعول ، أُطْلِقَ يُطْلَقُ فهو مطلق ، مأخوذ من مادة
تدور على معنى الانفكاك من القيد ، مطلق من القيد كاسمه .

اصطلاحاً: ما دل على الحقيقة بلا قيد بعضهم يعبر بالماهية وهما بمعنى
واحد ، شيء دل على الحقيقة بلا قيد: لو قال: "رجل" هذا دل على

الحقيقة. ما هي حقيقة رجل؟... ذكر من بني آدم بالغ هكذا قالوا ، فلفظ "رجل" لا يختص به زيد من الناس ، هل يمكن أن يقول شخص اسمه خالد يقول هذا اللفظ "رجل" لي فقط وبقيّة الناس لا ؟... لا يمكن . هل يدل على حقيقة ؟ نقول: نعم يدل على حقيقة . ما هي هذه الحقيقة ؟

ذكر بالغ من بني آدم ، - فحينئذ - يصدق لفظ "رجل" على كل شخص لكنه على جهة البدلية لأن مدلول النكرة وإن كان بالوضع أو باللزوم ، "ما دل على الحقيقة بلا قيد" يعني لم يقيد ، لو قال: "أكرم رجلا" يصدق على أي رجل فيكرمه وينتهي الأمر ، لكن لو قال: "أكرم رجلا صالحا" قيده أو لا ؟ ... قيده . هل هذا مطلق أو مقيد ؟ مقيد لأن لفظ "رجل" دل على الحقيقة لكن ليس على إطلاقه ، ليست الرجولة من حيث هي رجولة بل وصف زائد وهو كونه صالحا .

"ما دل على الحقيقة بلا قيد": لا يقيد "ما دل على الحقيقة بلا قيد": أي أنه شائع في جنسه لا يتناول إلا فردا واحدا من أفراد الحقيقي بدون قيد .

والمقيد كاسمه مقيد: اسم مفعول من القيد : وهو: ما وضع فيه قيد من إنسان أو حيوان .

واصطلاحا: "ما دل على الحقيقة بقيد ، هو المطلق لكنه يوصف "ما دل على الحقيقة بقيد" - حينئذ - تقول: أكرم عبدا ، نقول: هذا مطلق ، أكرم عبدا طويلا أو مؤمنا ، - حينئذ - صار مقيدا ، ومعنى

ذلك أن المقيد يدل على الحقيقة كالمطلق ولكنه يتناول معنا بسبب وصف زائد كقوله:

[فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ] {النساء: ٩٢}

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

ويحمل المطلق مهما وجدا ***** على الذي بالوصف منه قيذا

"ويحمل المطلق مهما وجدا": المطلق في صورة يمكن حمله فيها على المقيد لأن ليس كل مطلق يحمل على المقيد وإنما في بعض الصور جون بعض وهو ذكر صورة واحدة وله أنواع أربعة يرجع إلى المطولات.

"ويحمل المطلق مهما وجدا": "وجدا" الألف هذه للإطلاق ، بمعنى المطلق في صورة يمكن حمله على المقيد ، يحمل المطلق على الذي بالوصف قيد منه ، على قيد بالوصف منه ، يعني من ذلك المطلق إذا المقيد هو مطلق لكنه بوصف زائد كل منهما نكرة ولذلك عرف بعضهم كابن الحاجب المطلق بأنه هو "النكرة سواء وصفت بمفرد أو جملة اسمية أو فعلية " - حينئذ - صار مقيدا.

"فيحمل المطلق على الذي قيذا منه بالوصف"

"قيذا" الألف هذه للإطلاق وقوله "بالوصف" متعلق بقوله قيذا "ومنه" كذلك متعلق بقوله قيذا ، ومعنى ذلك أنه يقيد المطلق بقيد المطلق واضح العبارة "يحمل المطلق على الذي بالوصف منه قيذا" قلنا المطلق كاسمه مطلق نكرة بلا قيد ما دل على الحقيقة بلا قيد ، ما هو المقيد ؟

هو المطلق لكنه بقيد ، كيف نحمل المطلق على المقيد ؟ والمراد " أن يقيد المطلق بقيد المقيد ، لو قال كالمثال الذي ذكره كتحرير رقبة ، "رقبة" ما قيدها ، ثم قال في موضع آخر : [فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ] { النساء: ٩٢ } ، عندنا مطلق وعندنا مقيد ، ما هو المطلق ؟ رقبة فقط ، ما دل على الحقيقة بلا وصف ، وقال في موضع آخر :

[فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ] { النساء: ٩٢ }

- حينئذ - كيف نحمل المطلق على المقيد ؟
نأخذ قيد المطلق فنقيد به المطلق فنجعل الموضعين بمعنى واحد كل منهما تحرير رقبة مؤمنة ، إذا معنى حمل المطلق على المقيد : أن يقيد المطلق بقيد المقيد .

فيحمل المطلق مهما وجدا على الذي بالوصف منه قيدها

فمطلق التحرير في الأيمان

"فمطلق التحرير في الأيمان" هنا اختلف السبب واتفق الحكم .
"فمطلق": الفاء: هذه فاء الفصيحة أو التفرع "فمطلق التحرير في الأيمان": يعني في كفارة الأيمان جمع يمين وهو الحلف ، "فمطلق التحرير في الأيمان": يعني كفارة الأيمان جمع يمين وهو الحلف لأنه قال: [أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ] { المائدة: ٨٩ } ،

[فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ] { المائدة: ٨٩ } مطلق أو مقيد ؟ مطلق .

- حينئذ - قال: "فمطلق التحرير في الأيمان مقيد في القتل" يعني جاء مقيدا في كفارة القتل "بالإيمان" بوصف الإيمان لأنه قال: [فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ

مُؤْمِنَةٍ] {النساء: ٩٢}

- حينئذ - هنا الحكم واحد ولكن السبب مختلف ، الأول اليمين حلف ، والثاني قتل ، ولكن كل منهما حكم واحد وهو كفارة بالتحرير ماذا نصنع ؟ قال:

فيحمل المطلق في التحرير *** على الذي قيد في التكفير**

- حينئذ - تكون الكفارة أو الرقبة التي تحرر في الأيمان يشترط فيها أن تكون مؤمنة ، وهذا الحكم واجب بمعنى أنه يجب كما أنه يجب تخصيص العام بالخاص لأن كل منهما دليل شرعي كذلك المطلق والمقيد يجب أن يقيد المطلق بقيد المقيد فيما إذا اتفق الحكم واختلف السبب ، ولذلك قال:

فيحمل المطلق في التحرير *** على الذي قيد في التكفير**

- فحينئذ - يقال في كفارة اليمين أو تحرير رقبة مؤمنة كما هو الشأن في العام مع الخاص ، إذا المطلق والمقيد شبيه بالعام والخاص ، المطلق يشابه العام في العموم والشمول والمقيد يشابه الخاص ، إذا فرق بين الخاص ، ما الفرق بينهما ؟

الخاص كما سبق "لفظ دال على شيء محصور بشخص أو عدد " - فحينئذ - يكون ماذا ؟ إما علم أو مثني أو جمع ولم يوجد شرط العموم دخول "ال" مثلا أو الإضافة ، وأما المقيد فهو "نكرة موصوفة" إذا لا يكون خاص - حينئذ - يظهر الفرق بين العام والخاص وهو يحتاج إلى مزيد

تأمل ، ومع كثرة الأمثلة في كتب الفقهاء - حينئذ - يتضح الفرق بينهما .

ثم انتقل المصنف - رحمه الله تعالى - إلى بيان النوع الخاص في المخصصات وهو المخصص المنفصل الذي استقل بنفسه بأن يكون ثمّ دليل عام وآخر خاص ، وحمل العام على الخاص كذلك يعتبر في الواجبات يعني يجب عمل العام على الخاص ولكن شرط اختلاف في الحكم إذا ذكر الخاص بحكم يخالف العام - حينئذ - وجب التخصيص وأما ذكر الخاص بحكم لا يخالف العام وهذا ليس من قبيل التخصيص أليس كذلك ؟

لو قال: أكرم الطلاب وأكرم زيدا ، زيد من الطلاب هل هذا تخصيص ؟ لا .. ليس بتخصيص ، لو قال: أكرم الطلاب وأهن زيدا صار تخصيصا لأن الحكم مختلف هنا إكرام وهنا إهانة ، وأما إذا قال: أكرم الطلاب وأكرم زيدا ، وزيد من الطلاب ، هذا من باب إفراد بعض أفراد العام بما يوافق العام لمزيد اهتمام به كأنه يقول: لا أوصيك على زيد ، كما يقال: أكرم الطلاب وأكرم زيدا ، الحكم واحد كيف يحصل التخصيص ليس عندنا تخصيص هنا وإنما ذكر بعض أفراد العام بما يوافق العام لمزيد اهتمام ونحو ذلك .

"ثم الكتاب بالكتاب خصصوا": إذا المخصص المنفصل قلنا: ما استقل بنفسه دليل مستقل - حينئذ - الأدلة أربعة : كتاب ، سنة ، إجماع ، قياس .

الكتاب يخصص بالكتاب ، الكتاب يخصص بالسنة ، الكتاب يخصص بالإجماع ، الكتاب يخصص بالقياس ، هذا هو المشهور عند الأصوليين السنة تخصص بالكتاب ، السنة تخصص بالسنة كذلك تخصص بالإجماع

والقياس ، وأما الإجماع بإجماع لأنه لا يكون إلا خاصا ، بمعنى لا يتصور فيه العموم وكذلك القياس لا يتصور فيه العموم لأنه لا يكون إلا خاصا ، الإجماع لا يكون إلا خاصا فلا يأت آت يقول: الإجماع هذا مخصوص ، لا .. لأنه لا يكون إلا خاصا كذلك القياس لا يكون إلا خاصا ، إذا الإجماع والقياس يخصص غيرهما ولا يخصصان ، والكتاب والسنة يخصص ويخصص أليس كذلك ؟

الكتاب يخصص السنة ، والسنة تخصص الكتاب ، وبعض المسائل فيها خلاف ، وإن كان المشهور والمعتمد أن الكتاب والسنة كلا منهما يخصص الآخر ، وأما تخصيص الكتاب والسنة هذا محل خلاف وأما بالقياس فهذا بعيد أن يخصص الكتاب والسنة بالقياس ، أما الإجماع فهذا له بعض الأمثلة وإن كان بعضهم ينازع في تصويرها.

"ثم الكتاب بالكتاب خصصوا": ثم خصصوا يعني الفقهاء أو حكم الأصوليين بجواز تخصيص الكتاب بالكتاب "الكتاب": بالنصب على أنه مفعول به مقدم ، "ثم خصصوا الكتاب": الذي هو القرآن "بالكتاب": بأن يرد في القرآن آية فيها لفظ عام ويأتي خاص في القرآن يخالف ذلك الحكم ، - حينئذ - نقول: يحمل أفراد أو يقصد بعض أفراد العام على الحكم الذي علّق على العام وينفرد بعض أفراد العام بذلك الحكم دل عليه الدليل الخاص قال - تعالى - :

[وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ] {البقرة: ٢٢١}

"المشركات": يشمل المشركات ، ويشمل اليهود ، والنصارى لأنهم مشركون على الصحيح أليس كذلك ؟

- حينئذ - دخل في هذا اللفظ عموم هذا اللفظ عام أولاً وجه العموم ما هو ؟

جمع محلي بـ"ال" أليس كذلك ؟ ...

الجمع والمفرد المعرفان باللام

يعني لا تنكحوا كل مشركة حتى تؤمنوا ، هذا اللفظ وجاء مخصص بقوله:

[**وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ**] {المائدة: ٥}

هنا جاء الحكم بجواز نكاح المحصنات من الذين أوتوا الكتاب وفي الأول قال:

[**وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ**] {البقرة: ٢٢١}

- حينئذ - نقول هذا لفظ عام وهذا لفظ خاص نحمل العام على الخاص فنخص بعض أفراد العام بما دل عليه الخاص ... أليس كذلك ؟

[**وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**] {البقرة: ٢٢٨}

"المطلقات": هذا عام يشمل كل مطلقة وجاء في نص آخر:

[**وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ**] {الطلاق: ٤} - حينئذ

- قوله: [**وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**] {البقرة: ٢٢٨}

دل على أن العدة هنا بالأقراء ، ولكن ذوات الأحمال العدة بماذا ؟ بوضع

الحمل ، طيب قوله : [**وَالْمُطَلَّقاتُ**]: هذا عام أو خاص ؟ ... عام ، إذا

جاء نص مخصص لبعض أفراد العام فقوله: [**وَالْمُطَلَّقاتُ**] يشمل الحوامل ،

ولكن دل النص الآخر المخصص على أن ذوات الأحمال [**أَجَلُهُنَّ أَنْ**

يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ] .

"ثم الكتاب بالكتاب خصصوا": خلافا لبعض الظاهرية .

"وسنة بسنة تخصّص": يعني السنة بالسنة ، وعلى الصحيح مطلقا لا تفصيل بين متواتر وآحاد ولأن الحكم الشرعي يثبت بالمتواتر ويثبت بالآحاد فلا فرق بينهما من جهة الطريق ما دام أنه ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - - - حينئذ - يثبت به التخصيص لأن التخصيص هنا حكم شرعي ، "وسنة بسنة تخصّص" تخصّص بسنة ، و"سنة" هذا مبتدأ وقوله: "تخصّص بسنة": هذه الجملة خبر .

"فيما سقت السماء العشر": "فيما" : هذا خبر مقدم عشر ، أين صيغت العموم ؟ "ما" اسم موصول بمعنى الذي هي من صيغ العموم ، "فيما سقت السماء العشر" هذا عام جاء النص الآخر "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة"

"فيما سقت السماء" في الذي سقته السماء سقته مطلقا سواء دون خمسة أوسق أو ما زاد على الخمسة ، - حينئذ - كأنه قال: "فيما سقت السماء العشر" بشرط أن يبلغ خمسة أوسق من أين أخذنا هذا القيد ؟ من المخصص وهو قوله: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة" ، إذا قوله: "فيما سقت السماء" ، هذا عام وهو مخصص بسنة أخرى .

"وخصصوا بالسنة الكتابا": الألف: هذه للإطلاق .

"وخصصوا بالسنة الكتابا" أيهما المخصّص ؟ وأيهما المخصّص ؟ خصصوا الكتاب بالسنة ، الكتاب مخصّص والسنة مخصّصة .

مثلا لذلك بقوله - تعالى - : [وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ]

{النساء: ٢٤}

"أحل لكم ما وراء ذالكم" الذي وراء ذالكم ، إذا صيغة عموم جاء النص النبوي : "لا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها" تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها لم يثبت بالكتاب وإنما بعد ما بين الرب - جل وعلا - المحرمات قال : [وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ] {النساء: ٢٤} إذا يجوز نكاح العمة على الزوجة عمة الزوجة يعني وخالة الزوجة مع الزوجة لكن النص دل على ماذا ؟ على الاستثناء وهو معنى التخصيص .

"وعكسه استعمل يكن صوابا" :

"عكسه" يعني عكس ما سبق خصصوا بالسنة الكتابا ، عكسه خصصوا السنة بالكتابا ، فالسنة هي المخصّص والكتاب هو المخصّص ، وهذا قليل جدا ، أن يأتي نص خاص في القرآن ونص عام في السنة ... "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله" ، "الناس" هنا يشمل أهل الكتاب أو غيرهم ، لكن جاء نص آخر : [حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ] {التوبة: ٢٩} - فحينئذ - سقط عنهم القتل ، إذا يعتبر ماذا ؟

يعتبر مخصصا ، وقوله: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله" الشامل لأهل الكتاب مخصص بقوله: [حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ] {التوبة: ٢٩} .

"وعكسه استعمل يكن صوابا": "عكسه": يعني عكس ما سبق والمراد به المخالف وهو مفعول به مقدم لقوله: "استعمل" ، "واستعمل عكسه يكن": هذا مجزوم لكونه واقع في جواب الطلب وهو قوله: "استعمل يكن هو" أي هذا الاستعمال ، "صوابا": الألف هذه بدل عن التنوين .

"والذكر بالإجماع مخصوص": "والذكر": أي القرآن - من أسمائه -
"بالإجماع مخصوص": يعني خصّ بالإجماع ، وهذا له مثال لا اعتراض عليه
ألبته ، ثم لو وجد له مثال فالإجماع كما سيأتي أنه لا يصح إجماع إلا بمستند
شرعي صحيح كتاب أو سنة لا بد أن يكون له مستند ، فإذا كان كذلك -
حينئذ - إن أدعي إجماع في مسألة ما - حينئذ - ليس عين الإجماع هو
المخصّص وإنما ما استند عليه واعتمد عليه الإجماع هو المخصّص ، -
فحينئذ - يكون مستند الإجماع ، إن كان كتابا - حينئذ - الذكر هو
القرآن مخصوص بالكتاب وإن كان الإجماع مستند على السنة - فحينئذ -
السنة هي التي خصصت الكتاب وليس عندنا مثال واضح بيّن ولذلك
شركه .

والذكر بالإجماع مخصوص كما ***** قد خص بالقياس كل منهما

يعني القياس يكون مخصّصا للذكر - القرآن - ويكون مخصّصا للسنة وهذا
أيضا فيه نظر ، القياس أن يكون مخصّصا هذا فيه نظر ، لأن القياس ليس
بدليل شرعي مطلقا ، وإنما هو مقيد عند عدم وجود نص واضح بيّن يدل
على المسألة ، ولذلك حكى الشافعي أو نص على أن القياس كالميتة بمعنى
أنه لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة وإذا كان كذلك - حينئذ - لا يصح أن
يدعى بأن القياس يعتبر مخصّصا للكتاب والسنة لأنه إذا كان كذلك معناه
أن الحكم مدلول عليه بالكتاب والسنة فكيف يكون القياس وهو إجماعا
مقابل للنص ؟!

- حينئذ - إذا دل عليه اللفظ العام إن كان القائس هو النبي - صلى الله عليه وسلم - لا إشكال صار شرعا وصار سنة ، وإن كان بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - - حينئذ - يكون الذي دل عليه الكتاب عام فيكون منصوبا عليه فهو داخل في أفراد العام فكيف يأتي قائس ويخرج هذا الفرد مما دل عليه الكتاب ونحن نقول: "لا قياس في مقابلة النص" وهذا يكون قياسا في مقابلة النص ، على كل دعوى القياس بأنه مخصّص للكتاب والسنة دعوى فيها نظر ، لأنه لا يصح ، إن كان المراد به النبي - صلى الله عليه وسلم - صار سنة اجتهاد ، النبي - صلى الله عليه وسلم - يجتهد - حينئذ - صار تشريعا وإن كان من باب النبي - صلى الله عليه وسلم - - نقول: اللفظ العام في الكتاب أو في السنة الذي ادعينا أننا خصصناه بالقياس نقول: دل على ذلك الفرد ، - فحينئذ - نجتهد ، هذا تناقض أليس كذلك ؟ واضح المسألة ؟ فاللفظ العام دل على أفراد في الكتاب أو دل على أفراد في السنة ، إخراج بعض أفراد العام من الكتاب والسنة بالاجتهاد نقول الاجتهاد لا يكون في مقابلة النص ، - فحينئذ - يكون العام هو المقدم والاجتهاد يكون باطلا مردودا على صاحبه ويسمى فاسد الاعتبار.

"كما قد خص بالقياس كل منهما" :

قال: لأنه يستند إلى نص من كتاب أو سنة فكان ذلك هو المخصّص ، هذا تعليل ضعيف .

*إذا الذي يثبت معنا من المخصّصات المنفصلة :

١/ تخصيص الكتاب بالكتاب .

٢ / تخصيص الكتاب بالسنة .

٣ / تخصيص السنة بالكتاب .

٤ / تخصيص السنة بالسنة .

هذا الذي يعتبر دليلا شرعيا ، وأما تخصيص الكتاب والسنة بالإجماع هذا فيه كلام وأما القياس فهو باطل .

بَابُ الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِّ

مَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى بَيَانٍ

فَمُجْمَلٌ وَضَابِطُ الْبَيَانِ

إِخْرَاجُهُ مِنْ حَالَةِ الْإِشْكَالِ

إِلَى التَّجَلِّيِّ وَاتِّضَاحِ الْحَالِ

كَالْقُرْءِ وَهُوَ وَاحِدُ الْأَقْرَاءِ

فِي الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ مِنَ النِّسَاءِ

وَالنَّصُّ عُرْفًا كُلُّ لَفْظٍ وَارِدٍ

لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا لِمَعْنَى وَاحِدٍ

كَقَدْ رَأَيْتُ جَعْفَرًا وَقِيلَ مَا

تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ فَلْيُعْلَمَا

وَالظَّاهِرُ الَّذِي يُفِيدُ مَنْ سَمِعَ^(٢)
مَعْنَى سِوَى الْمَعْنَى الَّذِي لَهُ وَضِعٌ

كَالْأَسَدِ إِسْمٌ وَاحِدٍ السَّبَّاحِ
وَقَدْ يُرَى لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ
وَالظَّاهِرُ الْمَذْكُورُ حَيْثُ أَشْكَلَا
مَفْهُومُهُ فَبِالدَّلِيلِ أُولَا
وَصَارَ بَعْدَ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ
مُقَيَّدًا فِي الْإِسْمِ بِالدَّلِيلِ

باب المجمل والمبين :

هذا يعتبر من دلالات الألفاظ يعني اللفظ يدل على شيء واحد وهو النص
أو ما احتمل إما على السوى أو الترجيح وهو المجمل أو مع الترجيح -
حينئذ - الراجح هو الظاهر والمرجوح إن حمل عليه فهو المؤول .

"باب المجمل والمبين" :

وذكر كذلك النص والظاهر والمؤول هذه أربعة أو خمسة ألفاظ يكثر دوراتها
عند الأصوليين وكذلك على السنة الفقهاء .

(٢) وفي نسخة ما سَمِعَ

فما هو المجمل وما حكمه ؟ ، وما هو المبين وما حكمه ؟ ، والنص والظاهر المؤول ؟

قال "المجمل" : المجمل اسم مفعول ، وهو في اللغة المجموع ومنه أجملت الشيء إجمالاً أي جمعته من غير تفصيل ويطلق في اللغة على الخلط والمبهم ، والمجمل من أجمال الشيء إذا حصله ، أجملت الحساب إذا حصلته .
وأما في الاصطلاح فعرفه المصنف تعريفاً فيه إجمال ، والمشهور أن المجمل في اصطلاح الأصوليين : ما تردد بين محتملين فأكثر على السواء .

"ما" لفظ من حيث المعنى "تردد بين محتملين فأكثر على السواء" يعني لفظ مشترك في الجملة يطلق ويراد به معنى ، ويطلق ويراد به معنى لكن ليس هو في أحدهما أظهر من الآخر ، كما مثّل الناظم كغيره لفظ "قرء" القرء أو القرء يطلق في لسان العرب على الطهر وعلى الحيض ، فإذا استعمل في الكتاب والسنة - حينئذ - نعبر عنه باعتبار نفسه دون نظر إلى المبين نقول هذا لفظ مجمل لأنه تردد بين محتملين على السواء ليس هو في أحدهما أظهر من الآخر ولذلك قال : [وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ] {البقرة: ٢٢٨} قروء: جمع قرء ، هل المراد به الحيض أو الطهر ؟ فيه خلاف بين أهل العلم بناء على وجود المرجح لأحد هذين المعنيين على الآخر لكن هل اللفظ بنفسه يدل على واحد منهما ؟ الجواب : لا لو قال: عندي عين والعين يطلق على العين الباصرة وعلى الذهب وعلى الفضة وعلى الجاسوس وعلى غيرها ، لو قال: عندي عين ، نقول: هذا اللفظ يدل على عدة معاني وهي مستوية ليس في أحدها أظهر من الآخر هذا يسمى ماذا ؟

يسمى مجملا فكل لفظ احتمل معنيين فأكثر على السواء ليس هو في أحدهما أظهر يسمى مجملا ولذلك ما ذكره الناظم فيه نوع إجمال: ما تردد بين محتملين فأكثر على السواء ،

"بين محتملين": أخرج النص لأن له محملا واحد "نص" كما قال: "قد رأيت جعفرًا": ، جعفر ليس له إلا معنى واحد هذا يسمى نصا ، "على السواء" يعني ليس في أحدهما أظهر : أخرج الظاهر من الآخر هذا يسمى ظاهرا إذا قوله: "بين محتملين" اخرج النص ، قوله: "على السواء": اخرج الظاهر .

"حكمه" :

التوقف على البيان الخارجي فلا يجوز العمل بأحد محتملاته إلا بدليل خارج عن لفظه يعني لابد من مبين ولكن لا يجوز في الشريعة إلا لفظ مجمل غير مبين وإنما الكلام في دلالات الألفاظ فنقول: هذا مجمل ويحتاج إلى بيان ، قوله: [وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ] {البقرة: ٤٣} : أمرنا بالصلاة ، ما هذه الصلاة ؟ لو وقفنا مع اللفظ نفسه نستطيع أن نصلي ؟ أو نحتاج معرفة الأوقات ومعرفة الشروط والوضوء إلى آخره ؟ إذا نقول: لفظ الصلاة مجمل ، [وَأَتُوا الزَّكَاةَ] {البقرة: ٤٣} كم ؟ ، لمن ؟ ، متى ؟

ما الذي يخرج منه ؟ يحتاج إلى بيان أو لا ؟ يحتاج إلى بيان ، إذا نقول: هذا يعتبر مجملا .

"حكمه" :

التوقف على البيان الخارجي فلا يجوز العمل بأحد احتمالاته إلا بدليل خارج عن لفظه ، لعدم دلالة لفظه على المراد به وامتناع التكليف بما لا دليل عليه .

قال الناظم :

ما كان محتاجا إلى بيان ***** فمجملا.....

"ما": أي اللفظ سواء كان مفردا أو مركبا لأن الإجمال يكون في التركيب ويكون في المفردات ، قد يكون المركب مجمل وقد يكون المفرد سواء كان فعلا أو اسما أو حرفا مجملا ، فالإجمال داخل على المركبات وعلى المفردات يكون في اللفظ المركب كقوله: [أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ] {البقرة: ٢٣٧} "يعفو" : مَنْ ؟ الولي أو الزوج ؟ ... فيه خلاف ، لأنه فيه إجمال الضمير يعود على أي شيء فهو محتمل على السواء منهم من رجح الولي ، منهم من رجح الزوج إلى آخره بدليل خارجي ، ولكن اللفظ من حيث هو فيه إجمال لأنه تردد بين محتملين على السواء ليس هو في أحدهما أظهر من الآخر ، وقد يكون في المفرد كقوله: "كالقرء" وقد يكون في حرف إذا كان محتمل كالواو مثلا تصلح لأن تكون عاطفة وأن تكون مبتدأة [وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ] {آل عمران: ٧} اختلف في الراسخون هل هو مبتدأ جملة جديدة أو لا ؟

الإجمال من أين وقع ؟ في الواو هل هي استئنافية ابتداء جملة أو أنها عاطفة صارت محتملة على السواء تحتاج إلى مرجح.

[وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ] {المائدة: ٦} البا: هل هي للإصاق أو أنها للتبويض ؟ محتملة ماذا في الحرف ؟ إذا كل ما احتمل بين معنيين ليس

هو في أحدهما أظهر سواء كان في حرف أو اسم أو فعل أو جملة تركيبية - حينئذ - يسمى إجمالاً .

"ما": لفظ مركب أو مفرد ، "كان محتاجاً": ومفتقراً إلى بيان "فمحمل" فهو محمل ، "محمل": هذا خبر لمبتدأ محذوف "فهو محمل" .

قال في الأصل: أن المحمل ما افتقر إلى البيان كل محتاج إلى بيان فهو محمل كل ما افتقر إلى بيان فهو محمل ، وهذا التعريف فيه نوع إشكال ، والأولى أن يعرف بما ذكرناه: "ما تردد بين محتملين فأكثر على السواء"

وضابط البيان

.....

إخراجه من حالة الإشكال إلى التجلي واتضح الحال

"وضابط" أي تعريف وسبق أن الضابط يأتي بمعنى القاعدة والأساس ... الخ

"وضابط البيان": البيان: اسم مصدر بمعنى التبيين .

"إخراجه من حالة الإشكال إلى التجلي":

يعني كل ما كان مشكلاً في فهم معناه وجاء شيء مخرج له يسمى مبيناً كل ما حصل به الرفع ، رفع اللبس والإشكال في فهم لفظ ما مفرد كان أو تركيباً يسمى بيانا .

"وضابط البيان": بمعنى التبيين ، "إخراجه من حالة الإشكال"

"إخراجه": أي إظهار معنى المبين للمخاطب وإيضاحه من حالة الإشكال

يعني من مظنة الإشكال ومحل "الإشكال" مصدر أشكل يقال: أشكل الأمر إذا التبس.

"من حالة الإشكال": وعدم فهم معناه أو خفاء المعنى المراد من اللفظ "إلى التجلي": يعني إلى حال التجلي ، والمراد به الظهور والوضوح ، "واتضح الحال": يعني اتضح معناه وفهمه بنص يدل عليه "من حال أو قال" إذا كل ما جاء مفصلاً أو رافعا لمعنى لفظ فيه لبس يسمى ماذا ؟ ... يسمى مبينا سواء كان الدليل فرعيا كتاب وسنة أو كان من خارج عقليا أو حسي أو نحو ذلك ، إذا البيان والمبين في مقابلة المحمل فما تقدم للمحمل من تعريف - حينئذ - ضده يقال في المبين .

والبيان الذي هو اسم مصدر "بَيَّن" يطلق على التبيين الذي هو مصدر بين وهو فعل المبين ويطلق على ما حصل به التبيين وهو الدليل ، ويطلق على متعلّق التبيين وهو المدلول أي المبين ، ولذلك اختلفوا في المراد بالبيان والصواب أن المراد به:

الدليل الذي حصل به رفع اللبس في ذلك اللفظ فإذا قيل مثلا [وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ] {البقرة: ٤٣} هذا محمل ، الأحاديث الواردة في بيان كيفية الصلاة تعتبر بيانا لهذا المحمل - حينئذ - هو الذي يسمى بيان. "كالقرء" أو القرء يجوز فيه الوجهان بفتح القاف وضمها .

فالإجمال:

"كالقرء وهو واحد الأقرء **** في الحيض والطهر من النساء" "من النساء":

هذا لبيان الواقع ، إذا مثّل لنا بالمفرد "كالقرء وهو واحد الأقراء" في النص
الوارد السابق "في الحيض والطهر والنساء" فيحتاج ماذا ؟ ... يحتاج إلى
مبين ...

القروء : هل المراد بها الحيض أو المراد بها الطهر ؟ - فحينئذ - كل
لفظ أو كل نص دل على ترجيح أحد هذين المعنيين فهو مبين .

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى - بعد ما بين المحمل والمبين :
والنص عرفا كل لفظ وارد ***** لم يحتمل إلا لمعنى واحد

"النص": لما ذكر المحمل - حينئذ - أول ما يرفع هذا الإجمال هو النص .
والنص لغة :

الكشف والظهور أو هو رفع الشيء الأقصى غاية له ومنه نصت الصبية
رأسها أي رفعته وأظهرته .
واصطلاحا:

هو ما يفيد بنفسه من غير احتمال ، لأن اللفظ والمعنى إما أن يكون اللفظ
دالا على معنى لا يحتمل غيره فهو النص أو يحتمل غيره إما مع عدم
الترجيح يعني على السواء فهو المحمل ، أو مع الترجيح يسمى ظاهرا وما
دونه إن حمل عليه اللفظ يسمى تأويلا إن كان بدليل فهو تأويل صحيح
وإن لم يكن بدليل أو كان بدليل فاسد - حينئذ - يسمى تأويلا فاسدا ،
إذا اللفظ من أجل أن تعرف القسمة ودلالته على المعنى بهذه الاعتبار إن
لم يحتمل إلا معنى واحدا ، - حينئذ - نسميه نصا ، إن احتمل أكثر من

معنى .. هل هي مستوية بمعنى أنه لا ترجيح بينهما من حيث إطلاق اللفظ فهو الجمل ، إن كان فيه ترجيح - حينئذ - الظاهر منه يسمى ظاهرا عند الأصوليين ، وما هو دونه الذي هو المعنى الآخر المقابل للظاهر إن احمل عليه اللفظ - حينئذ - يسمى تأويلا .

"هو ما يفيد بنفسه من غير احتمال" ، قوله: "ما يفيد بنفسه": خرج المشترك ، و"من غير احتمال": خرج الظاهر:

[تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ] {البقرة: ١٩٦} يحتمل أو لا ؟

لا يحتمل ، هذا نص في العشرة لأنه قال: **[كَامِلَةٌ]** لو قال عشرة وسكت قلنا يحتمل أنه أطلق العشرة على التسع ، "قمت الليل" يعني كل الليل ، هذا محتمل ، إذا قلت: "قمت الليل" ، هذا يحتمل أنه نصف الليل ، أكثر الليل من إطلاق الكل مرادا به الجزء ، لكن الليل كله أكدته - حينئذ - رفع الاحتمال ، **"في أربعين شاة شاة"** نص ما يحتمل غيره **"في أربعين شاة شاة"** تقول هذا لا يحتمل غيره لأنه نص ، وقيل هو الصريح في معناه .

"حكمه" : حكم النص إذا حكمت على اللفظ بأنه نص - حينئذ - يصار إليه وجوبا ولا يعدل عنه إلا بنسخ ، "وحكمه" : وجوب إعماله لأنه شرع ، إذا كان كذلك - حينئذ - لا يجوز العدول عنه ألبتة إلا بناسخ . قال هنا: **"والنص عرفا"**: يعني اصطلاحا ، لأن المراد هنا الحقيقة العرفية أصولية .

"كل لفظ وارد": "وارد": هذه تكملة ورد يعني في الكتاب أو في السنة وهو وارد تحصيل حاصل ، **"كل لفظ لم يحتمل إلا لمعنى واحد"** ما يفيد

بنفسه من غير احتمال ، هذا الذي أراده ، "كقد رأيت جعفرا": رأيت جعفر ... هل يحتمل خالد ؟

لا يحتمل ألبتة أبدا ، وإنما قلت إذا قلت: رأيت جعفرا خالدا ، صار بدل غلط - حينئذ - الأول معدول عنه بالكلية والثاني هو المراد ، "كقد رأيت جعفرا": يعني كقولك: "قد رأيت" قد: للتحقيق "رأيت جعفرا" فعل وفاعل ومفعول به ، إذن الأعلام هذه تعتبر نصا ، وقيل في حد النص: "ما تأويله تنزيله": وهذا بعيد لأنه يشمل الظاهر "ما تأويله تنزيله" يعني منذ أن ينزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - أو يتكلم به النبي - صلى الله عليه وسلم - - حينئذ - تأويله يعلم بظاهره وهذا فيه بعد يعني ليس بنص لأنه محتمل لغيره.

"وقيل" في حد النص "ما" يعني لفظ ، "تأويله" أي حمله على معناه وفهمه منه "تنزيله" أي يحصل بمجرد نزوله وسماعه ونقول الظاهر كذلك الصحابي يسمع اللفظ - حينئذ - يعمل بظاهره ، ذكرنا بالأمس أن "افعل" للوجوب ، إذا سمع "افعل" حملها للوجوب ، نقول هذا عمل بالظاهر مع كون "افعل" يحتمل أنه للندب فهو محتمل لمعنيين لكن على الوجوب حمل للظاهر وعدل عن المرجوح ، - وحينئذ - نقول: هذا هو تنزيله فصار اللفظ هذا مشترك بين النص والظاهر المراد هنا أن قوله: "ما تأويله تنزيله" لا يصلح أن يكون تعريفا للنص ... لماذا ؟

لأن فهم هذه الألفاظ والعمل بها هو مستوف النص وفي الظاهر ، "ما تأويله تنزيله": أي حمله على معناه وفهمه منه تنزيله أي يحصل بمجرد نزوله

وسمعه "تنزيله": فهو بمجرد ما ينزل ويحصل يفهم منه ولا يتوقف فهمه على تأويله وهذا التعريف يشمل الظاهر "فليعلما": فليعلمن هذه الألف بدل عن نون التوكيد الخفيفة ، إذن قوله: "ما تأويله تنزيله": نقول هذا فيه ضعف.

ثم انتقل إلى النوع الثاني وهو الظاهر يعني ذكر الظاهر لأنه بعد النص في القوة ويشتركان في وجوب العمل بهما كل من الظاهر ومن النص يجب العمل بهما باتفاق الصحابة لأنه ما من لفظ جاء في الكتاب والسنة وسمعه الصحابة إلا وقد عملوا به على ظاهره ، وأما حمله على المعنى الثاني المقابل للظاهر فهذا الذي يسمى تأويلا كما سيأتي ، إذن ذكر الظاهر لأنه بعد النص في القوة ويشتركان في وجوب العمل بهما .

والظاهر لغة: خلاف الباطن وهو الواضح المنكشف ، ومنه ظهر الأمر إذا اتضح وانكشف ، ويطلق على الشيء الشاخص المرتفع سواء كان في الأجسام أو في المعاني.

واصطلاحاً: ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر، يعني إذا استعمل في ظاهره هو الذي يسمى ظاهراً ولذلك قال هنا:

"والظاهر الذي يفيد من سمع" والظاهر في الاصطلاح هو اللفظ الذي "يفيد": له فائدة سماعه "ما يعني من جهة المعنى الراجح بأن وضع وضعاً حقيقياً له سوى المعنى الذي وضع له وضعاً مجازياً وهو المعنى المرجوح . قال:

يفيد من سمع ***** معنى سوى المعنى الذي له وضع

يعني وضعاً أولياً كأنه يريد أن يبين لك بأن هذا اللفظ له معنيان معنى ظاهر ، ومعنى دون الظاهر ، كأن المعنى الظاهر وضع له وضعاً أولياً والوضع الثاني وضع له وضعاً ثانوياً ، - حينئذ - إذا أطلق اللفظ انصرف إلى أي المعنيين ؟

إلى المعنى الذي وضع له أولياً ، "كالأسد": هذا يستعمل ويراد به الحيوان المفترس ، ويستعمل ويراد به مجازاً عن الرجل الشجاع فإذا قلت: "رأيت أسداً" له معنيان معنى حقيقي ومعنى مجازي تحمله على الحقيقي وهو الحيوان المفترس - حينئذ - "كالأسد": يعني كقولك الأسد "اسم واحد السباع": فإنه راجح في الحيوان المفترس لأنه المعنى الحقيقي له ولا صارف له عنه ، "وقد يرى للرجل الشجاع":

يعني مرجوح في الرجل الشجاع لأنه معنى مجازي له ولا صارف له وأحسن من هذا أن يمثل بـ "افعل" هذا الذي تستفيد منه أنت ، الأسد وغيره ما تستفيد منه في الشريعة .

"افعل": نقول الظاهر هو استعماله في الوجوب ، له معنى آخر استعمال شرعي وهو أنه يدل على الندب فإذا مر بك في الكتاب والسنة "افعلوا" نقول هذا للوجوب ألا يحتمل معنى آخر وهو الندب ؟ ... نقول لأن الظاهر في "افعل" أنه يدل على الوجوب .. نعم يحتمل المعنى الثاني وهو الندب لكن لا نحمله عليه إلا بدليل صحيح وهو القرينة التي ذكرناها سابقاً ، إذن "افعل" يمثل به للظاهر .

كالأسد اسم واحد السباع ** وقد يرى للرجل الشجاع

والظاهر المذكور حيث أشكالا ** مفهومه فالبديل أولاً

"والظاهر المذكور": السابق الذي احتمال معنيين هو في أحدهما أظهر قد يحمل على المعنى الذي ليس بظاهر كأن تقول "افعل" هنا ليست للوجوب بل هي للندب أو الإباحة إن جئت بدليل ، هذا يسمى تأويلاً - حينئذ - إن جئت بدليل واضح بيّن بصرف الظاهر عن معناه الظاهر إلى معنى دون ذلك يسمى تأويلاً صحيحاً ، وغن لم يكن بدليل بالمزاج والهوى سمي تأويلاً فاسداً ، أو جئت بدليل لكنه ليس بصالح سمي تأويلاً فاسداً .

"والظاهر المذكور حيث أشكالا": أشكل الأمر: إذا التبس يعني تردد بين معنيين ويحتمل أو في ظاهر الناظر بأن المراد في هذا التركيب المعنى المرجوح يعني في يشكل ؟ ... إذا انقذ في أذن الفقيه أو الناظر بأن المعنى الثاني الذي هو ليس بأظهر هو المراد هنا .

"والظاهر المذكور حيث أشكالا ... مفهومه":

بأن حمل على الاحتمال المرجوح "فالبديل أولاً" يعني لا يؤول ويرجع به من معناه الظاهر إلى المعنى الذي هو دون ذلك إلا بدليل شرعي صحيح فإن كان كذلك - فحينئذ - سلّم له .

"والتأويل": مصدر من: آل الشيء يؤول إلى كذا إذا رجع إليه ، فالتأويل: الرجوع ... ومنه قوله تعالى: [وَابْتَغَاءَ تَأْوِيلَهُ] {آل عمران: ٧} أي طلب ما يؤول إليه معناه .

واصطلاحاً: "هو صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر

وصرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح " وهذا هو التأويل الذي يعنيه المحرفة من الأشاعرة وغيرهم: صرف اللفظ الظاهر إلى المعنى المرجوح ، لكن نقول هذا تأويل باطل ، وتسميته تأويلا غلط لأن التأويل لفظ مجمل يحتمل التأويل الصحيح كما هو الشأن هنا ويحتمل التحريف الذي سموه تأويلا - حينئذ - يجب العدول عن الألفاظ المجملة ، ويعبر عن ذلك التأويل بالتحريف فنقول هؤلاء المحرفة ولا نقول بأنهم مؤولة ، مؤولة فيه ترقيق للقلوب والأسماع و- حينئذ - نكون روجنا لمذهبهم ، بل نقول هؤلاء محرفة [مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ] {النساء: ٤٦} - فحينئذ - التسمية بما جاء به الشرع أليق ، وأما ما هنا ليس كل تأويل باطل إن كان المعنى المرجوح دل عليه دليل واضح بيّن من الشرع - حينئذ - الذي حكم بتقديم المعنى المرجوح على الراجح هو الشرع فندور مع القواعد ومع الأدلة الشرعية وجودا وعدما نحكم بالظاهر إذا لم يكن دليل صارف عن ظاهره إلى معناه الباطن ونحكم بالباطن إذا دل الدليل على صرف الظاهر إلى الباطن .

والظاهر المذكور حيث أشكالا مفهومه فالبديل أولا
وصار بعد ذلك التأويل مقيدا في الاسم بالدليل

"وصار بعد ذلك التأويل" إن كان صحيحا "مقيدا في الاسم بالدليل"
فيقال ظاهر بالدليل كما يسمى مؤولا ، فإذا دل "افعل" على الندب نقول
هذا ظاهر بالدليل لأننا حملناه على المعنى المرجوح

[وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ] {البقرة: ٢٨٢} "أشهدوا": هنا ليس للوجوب بل

هو للندب ، - حينئذ - نقول هذا ظاهر بالدليل كما يسمى مؤولا .

هذه خمسة أنواع:

المجمل ، المبين ، النص ، الظاهر ، والمؤول .

هذا ، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين .